بالقول والباقوت والزبرجد والمراد انه في المعادن الا ان يكون للتجارة كذا في الخانية

باب صدقة السوائم هي جمع سائمة هي المتخذة بالرعي بالكسر كالركوبة وبالفتح مضمرة في اكثر السنة حتى لو علفها نصف الحول لا تكون سائمة فلا تجب فيه الزكوة نهاب الابل بفتح الهاء وفي كل خمس الى خمس وعشرين بنت مخاض بضم الميم وهو المتولد بين الفحل والمخاض ذوالسنا بين منسوب الى بنت مخاض اي عجاب جمع عن في شاة عليه انفقه الاثار واشتهرت كتب رسول الله ﷺ وما بين النصابين عفو هذا الحكم في سائر الشقوق الاتية وفيها اي في خمس وعشرين بنت مخاض هي التي طعنت في الثانية سميت به لان امها تكون مخاضا اي حاملا باخر عادة وما بعدها لبون بضم اللام الخ طعنت في الثالثة سميت به لان امها تلد اخر وتكون ذات لبن غالبا وفي ست وثلاثين حقة هي التي طعنت في الرابعة سميت به لانها صارت لها الحمل والركوب والفزاب وفي احدى وستين جذعة وهي التي طعنت في الخامسة سميت به لموني في اسنانها يوقيه ارباب الابل وفي ستة وسبعين الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم في كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة فان قيل ينبغي ان يتغير الفريضة بالخمسين وفي مائة وخمسين ثلث حقاق وفي مائة وستين اربع بنات لبون ثم تستانف الفريضة ففي كل خمس شاة بلغت وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي مائة وست وسبعين اربع حقاق الى مائتين ثم تستانف الفريضة ففي كل خمس شاة بلغت وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون وفي مائة وست وسبعين اربع حقاق الى مائتين ثم تستانف الفريضة ابدا كما مر الى بعد المائة والخمسين حتى تجب في كل خمس حقة فيتركه بذلك اعتبارا لاعلى الاحتمالين الاولين اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون ولا ايجاب اربع حقاق لعدم نصابهما لانه ما زاد خمس وعشرون على المائة والخمسين صار كل النصاب مائة وخمسة واربعين فتجب بنت مخاض مع الحقتين فما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلث حقاق وهذا هو البقر بتثليث الباء والخامس جمع بينهما لان حكمهما واحد حتى قالوا البقر بتا ولبها تثلث وليس فيما دونها صدقة وفيها تبيع هو ما تم عليه الحول او بتيعة هو الذي تبع امه وهو ما تم عليه الحول لاقل او سنة هل شاة و

وما بين النصابين عفو وفي الزائد على الاربعين لا يكون عفوا بل يجب الى تسعين فهي اواحدة الزائدة ربع عشر سنة وفي الثنتين نصف عشر سنة وهذه رواية الاصل لان العفو ثبت نقضا لخلاف القياس ولا نص هنا وفيها ضعف ما في ثلثين اي في تسعين تبيعان ثم في كل ثلثين تبيع وفي كل اربعين مسنة ففي سبعين تبيع ومسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلث اتبعة ثم في مائة وعشرة مسنة وتبيعتان وفي مائة وعشرين اربع اتبعة او ثلث مسنات هكذا الى غير النهاية وتصاب الغنم ضانا او معزا الجدي وفيها شاة وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلث شياه كما ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكتاب ابي بكر رضي الله عنه وعليه انعقد الاجماع وفي اربع مائة اربع شياه ثم في كل مائة شاة ويؤخذ فيما الشقي وهو ما تم له سنة لا الجذع وهو ما ان عليها الكولها لان الواجب هو الوسط وهو ما ذكرنا بالبعار وتصاب الخيل خمسة وقيل ثلثة قال ابو جعفر الطحاوي نصابها خمسة فاذا اها ان اقل فرسخ لا نجب وقال ابو احمد العاصمي نصابها ثلثة فاذا اها ان اقلها لا نجب وفي كل فرس من الخواب اختلفت الروايات وربع عشر قيمته نصابا قال صاحب الجمع في شرحه هذا التخيير مختص بالافراس الخواب حيث تساوت قيمة كل فرس اربعمائة درهم وقيمة الابناء عشرة دراهم فيكون عن كل مائتي درهم خمسة دراهم فانها الاقل فيما ينفاوت قيمتها فانها تقوم لانه لو اخذ قيل سفرة لانها تتناسل كما نتاجها في رواية لانها بالفراد لا تتناسل ويجب فيها في رواية اعتبارا لانها تتناسل بالحمل السفاد بخلاف الذكور لانثى في حوامل هي التي اعدت لحمل الاثقال وغوامل هي التي اعدت للغزو ما ثارة الارض فاخرج من الجوامع الاصلية و علوفة بفتح الحاء هي التي تعطى العلف ولا تكلف سانية ولا بقلا وما ليست للتجارة لقوله عليه السلام ليس على فيها في العبد والفرس صدقة وبركسان اموال التجارة ولا حمل وفصيل وعجول الا بقاء لان الزكوة لا تجب بالاضافة الحول وبعد الحول لم يبق اسم الحمل والفصيل والعجول بقي في صورتها بحول اثنتي عشرة وعشرين من الفصلان او ثلثين من العجول واربعين من الحملان ووهب له ذلك هل ينعقد عليه الحول اولا

وا ربعين

ا قال صاحب مجمع الفتاوى في خزانة الفتاوى صح

ا ايضا

ط تنبيه سماعا علا اونيا اذا كان للتجارة لانها الزكوة ح تتعلق بالمالية لو

Copyright © Sabanci University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)